



جامعة المنصورة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون المدني

بحث بعنوان

"الإطار القانوني لمهنة المخلص الجمركي"

للباحث

عبيد مسلم سالم راشد المنصوري

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في القانون

تحت إشراف

الدكتور/ حسام الدين محمود حسن

رئيس قسم القانون المدني

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

مقدمة :

تعد مهنة التخليص الجمركي من المهن ذات طبيعة خاصة فالمخلص الجمركي هو الجهة أو الشخص الذي يمتلك المعرفة الكاملة بمصطلحات الشحن والتخليص الجمركي واللوائح والقوانين التي تنظم عمليات التصدير والإستيراد ومن ثم القدرة على تخليص كافة الأمور المتعلقة بالجمارك بمرونة وسهولة ، مما يساعدك في توفير الوقت والجهد وكذلك الأموال ، وقد نص قانون الجمارك المصري رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ في المادة رقم (٥١) على أنه لا تجوز مزاولة أعمال التخليص الجمركي علي البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول علي ترخيص بذلك من المصلحة ، وتكون مدة الترخيص سنتين قابلة للتجديد ، وينتهي العمل بالترخيص إذا لم يتم تجديده قبل نهاية مدته، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والشروط والنماذج والقواعد الخاصة بتطبيق ذلك ، ويجوز للمصلحة إصدار تصاريح لمعاوني المخلص الجمركي طبقاً للفتاوى والشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

كما ينص قانون الجمارك الموحد الخليجي في المادة (١٠٨) منه على : يعد مخلصاً جمركياً كل شخص طبيعي أو اعتباري يزاول إعداد البيانات الجمركية وتوقيعها وتقديمها للدائرة الجمركية وإتمام الإجراءات الجمركية الخاصة بتخليص البضائع لحساب الغير ، ونصت المادة (١٠٩) منه على : يحق لمواطني مجلس التعاون (الطبيعيين والاعتباريين) مزاولة مهنة التخليص الجمركي بعد الحصول على ترخيص من الإدارة .

من جماع ما سبق يتضح لنا تعرض القوانين المصرية والخليجية الحديثة لمهنة المخلص الجمركي وقد ميزت بينه وبين غيره من العقود ، وطبيعة الإلتزام الواقع عليه ، وكذلك ضوابط و ضمانات المخلص الجمركي ، وأوضحت كيفية الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة هذه المهنة ، كما حددت جهات الإختصاص في حالة حدوث نزاع ، كما أوضحت النظام التأديبي للمخلص الجمركي ، وأخيراً ضمانات المخلص الجمركي تجاه المسؤولية التأديبية .

وتكمن مشكلة البحث في أن التخليص الجمركي من أكثر العمليات تعقيداً ، وأنه ليس بالسهولة التي يعتقد بها البعض ، ويجب أن نقول إنها عملية مهمة جداً في الشحن الدولي ، خاصة لوكلاء الشحن في الأسواق الدولية ، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكن التشريعات المتعاقبة لم تعالج مشكلات وتفصيلات التخليص الجمركي حيث أنه متجدد ومتشعب ويختلف من تشريعات دولة لأخرى.

ومن خلال ما سبق نتضح أهمية البحث وأهدافه في أن عملية التخليص الجمركي في كل دولة مختلفة ، وبالتالي من الضروري أن نفهم إجراءات التخليص الجمركي للدول التي تتعامل معها. وبالتالي سوف نعرض أهم النقاط التي نحتاجها في عملية التخليص الجمركي وما يغفل عنه هناك الكثير من التجار والمخلصين الجمركيين حول ذلك.

إن عملية التخليص الجمركي هي معرفة نوع الشحنة المستوردة وما هي شروط فاتورة الشحنة (مصطلحات التجارة الدولية) لكل نوع من أنواع الفاتورة للطلبات الخاصة (سيتم شرح المصطلحات التجارية الدولية في مقال خاص بهذا). على سبيل المثال ، إذا كانت الشحنة CIF ، فيجب الحصول على بوليصة تأمين أو سيتم تعليق الشحنة داخل الميناء حتى يتم توفيرها من قبل وكيل الشحن أو العميل ، وهذا يؤدي إلى تحصيل غرامات تأخير واحتجاز العميل. من خطوط الشحن والميناء.

ومن أهداف البحث معرفة نوع البضاعة المستوردة قبل عملية الشحن وما هي المستندات المطلوبة لكل نوع من البضائع وذلك بسبب انه كل نوع من البضائع له إجراء خاص في عملية التخليص الجمركي ويطلب تصاريح وشهادات خاصة من الجهات المختصة ، على سبيل المثال (شحنات المواد الغذائية تتطلب موافقة مسبقة لجميع الأصناف المستوردة من الهيئة العامة للغذاء والدواء وبعض المواد تحتاج أيضاً إلى موافقة مسبقة على إرسالية كيميائية مثل بعض النكهات) و (قطع الغيار والمضخات تحتاج إلى شهادات المواصفات المعتمدة من قبل SABER) و (الأجهزة المحمولة والأجهزة الكهربائية تحتاج إلى شهادة IECCE وشهادة المواصفات المعتمدة من SABER) إلخ، إذا لم يتم توفيرها قبل وصول الشحنة سيتم رفض الشحنة من قبل الجمارك أو إتلافها أو إعادة تصديرها ، و ذلك يتم بالمتابعة من قبل وكيل الشحن والمخلص الجمركي قبل ارسال الشحنات والتأكد من أن جميع المستندات المتعلقة بالشحنات صحيحة وكاملة لتجنب أي رفض من الجمارك وإنهاء عملية التخليص سريعاً وبدون أي تأخير .

وترتيباً على ذلك سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية مهنة المخلص الجمركي .

المطلب الأول : مفهوم المخلص الجمركي

الفرع الأول : تعريف مهنة المخلص الجمركي .

الفرع الثاني : تمييز عقد المخلص عن غيره من العقود.

المطلب الثاني : طبيعة التزامات المخلص الجمركي .

المبحث الثاني : ضوابط وضمانات المخلص الجمركي.

المطلب الأول : ضمانات منح الترخيص .

الفرع الأول : شروط منح الترخيص.

الفرع الثاني : الأختصاص بنظر المنازعات المرتبطة بمنح الترخيص

المطلب الثاني : النظام التأديبي للمخلص الجمركي.

الفرع الأول : المسؤولية التأديبية للمخلص الجمركي .

الفرع الثاني : ضمانات المخلص الجمركي تجاه المسؤولية التأديبية.

خاتمة

الإطار القانوني لمهنة المخلص الجمركي

التخليص الجمركي هو عبارة عن إجراءات مستندية يقوم بها المخلص الجمركي بغرض تسهيل عبور البضائع من خلال المنافذ الجمركية ثم دخولها إلى البلاد^(١).

ويمضي المخلص الجمركي في الإجراءات بتفويض من مالك البضائع يقوم بموجبه بتقديم المستندات الخاصة بالبضائع للجهات الجمركية المختصة والتوقيع عليها حتى خروجها من المنفذ الجمركي وإيصالها للجهة المحددة فالتخليص الجمركي هو المعاملات والشكليات التي تتضمن دفع الرسوم وإبراز الوثائق والمستندات الجمركية اللازمة لتخليص بضاعة مستوردة بعد إنزالها في نقطة تفتيش جمركية جوية أو بحرية أو برية^(٢).

المبحث الأول : ماهية مهنة المخلص الجمركي .

تعتبر شركات الشحن والتخليص الجمركي هي من ينوب عن المصدرين والمستوردين، خاصة أن عملية التخليص الجمركي تكون آخر خطوة في عملية التصدير، كما أنها تكون آخر خطوة في عملية الاستيراد^(٣). نتحدث في هنا عن تعريف مهنة المخلص الجمركي والتميز بين عقد التخليص الجمركي وغيره من العقود الأخرى. يعد مخلصاً جمركياً كل شخص طبيعي أو اعتباري يزاول إعداد البيانات الجمركية وتوقيعها وتقديمها للدائرة الجمركية وإتمام الإجراءات الجمركية الخاصة بتخليص البضائع لحساب الغير^(٤).

المطلب الأول: مفهوم المخلص الجمركي

الفرع الأول: تعريف مهنة المخلص الجمركي .

المخلص الجمركي هو شخص طبيعي أو معنوي يتولى تخليص المعاملات الرسمية الخاصة بالبضائع المستوردة وتخليصها من الجمرك وإعداد أوراق البضائع المعدة للتصدير وتقديمها إلى السلطات الجمركية، وكذلك تقديم المستندات والوثائق الأخرى التي تطلبها السلطات الحكومية في البلدان الأجنبية؛ ولا تجوز مزاولة أعمال التخليص الجمركي علي البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول علي ترخيص بذلك من المصلحة ، وتكون مدة الترخيص سنتين قابلة للتجديد ، وينتهي العمل بالترخيص إذا لم يتم تجديده قبل نهاية مدته ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والشروط والنماذج والقواعد

(١) مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - المجلد السادس - ٢٠٢٠

(٢) مجلة البحوث القانونية والسياسية - العدد الثاني - ٢٠١٤

(٣) النظرية العامة لجرائم التهرب الجمركي - دراسة مقارنة - الدكتور السعيد كامل حامد - طبعة ١٩٧٩

(٤) المادة ١٠٨ قانون الجمارك الموحد.

الخاصة بتطبيق ذلك (١) . ويجوز للمصلحة إصدار تصاريح لمعاوني المخلص الجمركي طبقاً للفتاى والشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون؛ يحق لمواطني دول اجملس (الطبيعيين والاعتباريين) مزاولـة مهنة التخليص الجمركي بعد الحصول على ترخيص من الإدارة؛ و يقبل التصريح عن البضائع لدى الدائرة الجمركية وإتمام الإجراءات الجمركية عليها سواء كان ذلك للاستيراد أم للتصدير أم العبور "ترانزيت"، من:-

١. مالكي البضائع أو ممثليهم المفوضين من قبلهم، الذين تتوافر فيهم الشروط التي يحددها المدير العام، بما في ذلك شروط التفويض

٢. المخلصين الجمركيين المرخص لهم. (٢)

فالمخلص الجمركي هو الجهة أو الشخص الذي يمتلك المعرفة الكاملة بمصطلحات الشحن والتخليص الجمركي واللوائح والقوانين التي تنظم عمليات التصدير والاستيراد. (٣)

ومن تم القدرة على تخليص كافة الأمور المتعلقة بالجمارك بمرونة وسهولة، مما يساعذك في توفير الوقت والجهد وكذلك الأموال، وفيما يلي بعض النقاط التي وتتلخص أبرز المهام المتعلقة بدور المخلص الجمركي في التالي:-

- ضمان أن عملية الاستيراد أو التصدير الخاصة بك تستوفي كل الشروط و القوانين المحددة من قبل كل دولة، فهو همزة الوصل بينك وبين الجهات الحكومية المسؤولة .
- استخراج كافة الأوراق والوثائق التي تحتاجها عملية التخليص الجمركي، كشهادات الاستيراد، الجودة، والكشوفات المالية .
- استخراج كافة الموافقات الصحية في حالة المنتجات الزراعية والعذائية التي قد تحتاجها الجهات الصحية في البلد المعنية .
- تحديد الرسوم المالية والضرائب التي ستحتاج لدفعها وفقاً للمنتجات التي ستقوم باستيرادها أو تصديرها .
- تقديم المساعدة بشأن نشاطك التجاري، وذلك نتيجة لخبرتهم واحتكاكهم الكبير بالأعمال التجارية المختلفة، لذلك يمكن أن يقدموا لك بعض الإرشادات بشأن عمليات النقل والتخزين، وكذلك بعض الإرشادات الإدارية لمشروعك .
- توفير خدمات النقل والشحن، وإذا لم تكن تقدمها بشكل مباشر فيمكن للمخلص الجمركي أن يقترح عليك عدد من الجهات المختلفة التي يمكنها أن تساعدك في إتمام الأمر بأقل الأسعار، وذلك نتيجة علاقات المخلص الجمركي الواسعة. (٣)

(١) المسؤولية المدنية المدنية الجمركية في القانون الجنائي الجمركي - الدكتور مداح حاج على - طبعة ٢٠١٤

(٢) المادتين ١٠٩؛ ١١٠ من قانون الجمارك الموحد-مرجع سابق

(٣) دليل مهنة المخلص الجمركي -موقع الجمارك المصرية

(٤) مقدمة مشروع قانون الجمارك الجديد ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠-مرجع سابق

وعرّفت مسوّدة قانون الجمارك الجديد، التي صدرت مؤخراً، بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي مرخص به من المصلحة بالقيام بإعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك، وإتمام الإجراءات نائباً عن صاحب البضاعة (٤) .

وتعتبر شركات الشحن والتخليص الجمركي هي من ينوب عن المصدرين والمستوردين، خاصة أن عملية التخليص الجمركي تكون آخر خطوة في عملية التصدير، كما أنها تكون آخر خطوة في عملية الإستيراد. (١)

ونظراً للدور الكبير و المهم الذي تقوم به شركات ومكاتب التخليص الجمركي في تسهيل و تبسيط إجراءات التخليص الجمركي أصبحت مهنة التخليص الجمركي تعتبر من أهم الأعمال الجمركية التي تتم في الدوائر الجمركية المختصة ؛ حيث يقوم المخلص الجمركي بتوثيق البيانات الجمركية للبضائع مما يتطلب أن يكون مؤهلاً لهذه المهنة وأن يتحلّى بالصدق والأمانة والإخلاص بإعتباره مكملاً لأعمال الجمارك ؛ ومن هنا يمكننا تعريف المخلص الجمركي بأنه الشخص المرخص له بمزاولة أعمال التخليص الجمركي وإعداد وتوثيق البيانات الجمركية الخاصة بالبضائع الواردة والصادرة والعبارة ؛ ومن ثم توقيع هذه الوثائق وتقديمها للدائرة الجمركية وإتمام باقي العملية الجمركية لحساب الغير؛ أو يعد تظهير إذن التسليم للإسم المخلص الجمركي أو ممثلي مالكي البضاعة تفويضاً لإتمام الإجراءات الجمركية عليها، دون تحمل الإدارة أي مسؤولية من جراء تسليم البضاعة إلى من ظهر له إذن التسليم ؛ بحيث لا يمكن إتمام هذه العمليات إلا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك (٢) .

و من أهم المهام التي تكون موكلة للمخلص الجمركي :-

- يقدم خدمات الإستشارة لشركات الإستيراد والتصدير في ضوء أحكام التجارة الخارجية.
 - القيام بأعمال فحص ومعاينة البضائع إن إقتضت الحاجة قبل البدء بإجراءات الإستيراد.
 - القيام بمتابعة تسيير إجراءات الجمارك بشكل يطابق الأحكام والموضوعات.
 - يملك صلاحيات ختم وتوقيع البيانات الجمركية
- و يشترط على من يزاول مهنة التخليص الجمركي شروط كثيرة تختلف أو تتفق في ما بين الدول حسب القوانين الجمركية الموجودة في كل بلد. (٣)

الفرع الثاني: تمييز عقد المخلص عن غيره من العقود.

أعقد التخليص الجمركي وعقد التضامن:

عقد التضامن المدني أو ميثاق التضامن المدني (بالفرنسية: pacte civil de Solidarité) ، المعروف باسم PACS يُنطق ([paks]) هو عقد بين شخصين بالغين، من نفس الجنس أو من جنسين مختلفين، هدفه تنظيم الحياة المشتركة و تحديد الحقوق والواجبات من جانب الدعم المادي، السكن، الضرائب والحقوق الاجتماعية. وهو يجلب الحقوق والمسؤوليات ، ولكنه أقل مرتبة من عقد الزواج. تمت المصادقة على قانون عقد التضامن المدني سنة 1999 في عهد حكومة جوسبان ؛ هو شراكة موثقة؛ وهو أحد نوعين من العقود المدنية في القانون الفرنسي وهما عقد الزواج المدني وعقد التضامن المدني بحيث يمكن للإمضاء على العقد في البلدية أو عند الموثق القضائي. علي خلاف الزواج المدني التقليدي، عقد التضامن المدني يمكن فسخه بسهولة وذلك عبر مجرد رسالة يبعثها أحد من الشركاء إلى المحكمة. (٤)

(١) أثر الفساد على كفاءة التخليص الجمركي في الدول العربية - الدكتور محمود مجدى بربرى - كلية

التجارة جامعة حلوان ٢٠١٢

(٢) قانون الجمارك الموحد المادة ١١١-مرجع سابق

(٣) مجلة البحوث القانونية والسياسية-مرجع سابق

(٤) دليل مزاولة مهنة المخلص الجمركي الاماراتي .موقع الجمارك الاماراتية

فالمدين المتضامن يلتزم بصفة اصلية في مواجهة الدائن بالدين الذي يلتزم به باقى المدينين فهو يختلف عن عقد المخلص الجمركي فالأخير إلتزامه يقع فى الدرجة الثانية فهو لا يلزم بصفة أصلية بل بصفة تبعية، فهو يلتزم بالوفاء بالدين المكفول إذا لم يوف به المدين (١) .

اما عقد التخليص الجمركي يشتمل على اليجاب والقبول بين طرفي العقد وسبب إبرام هذه الاتفاقية بينهم والتي يلتزم فيها المخلص الجمركي بتقديم كافة خدمات التخليص الجمركي التي يتطلبها المستورد (المستفيد) للحصول على البضائع فضلاً عن الالتزام بوصف وتحديد محل العقد (البضائع) ووصفها بالقدر الكافي. من أهم ما يشتمل عليه أي عقد تخليص جمركي هو بند التمثيل القانوني والذي يحتوي على بيان المرفقات المطلوبة من دوائر الجمارك والمستندات المقدمة من الشاحن للمخلص الجمركي فضلاً عن إبراز الوكالات الأصولية والأختام والتفويضات فضلاً عن احتواءه على وصف السجل التجاري وبيان الفواتير وجميع التصاريح الصادرة من قبل كل طرف للأخر . وتحديد قيمة المقابل المادي وطرق دفعه.

يعتبر هذا البند من أهم البنود من صيغة عقد التخليص الجمركي نظراً لما يمثله من ركن أساسى في العلاقة فهذا البند يشكل محل العقد فيجب تحديده تحديداً دقيقاً ووقت وطريقة دفعه نظراً لما ينتج عنه من بطلان للاتفاقية في حالة التخلف عن صياغته.

فإن منصة العقد وفريق محاميها المتخصصون توفر لك كتابة صيغة عقد التخليص الجمركي كامل الأركان والالتزامات سواء كنت مزود خدمات التخليص الجمركي أو صاحب البضاعة (المستفيد) وفقاً للنظم الجمركية وقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون (٢) وعليه يعتبر عقد التخليص الجمركي من أهم العقود التي تتميز بطابع خاص في الصياغة نظراً لما يتشعب ويترتب عليه من خدمات فضلاً عن اعتباره فرع مهم من فروع الخدمات اللوجستية والتي لا يمكن الاستغناء عنه..

بد عقد التخليص الجمركي والتعهد عن الغير:

هو عقد أو بند في عقد ملزم لجانب واحد يتعهد بمقتضاه أحد العاقدين بحمل شخص من الغير على إبرام عقد ما مع العاقد الآخر عن طريق الحصول على موافقة هذا الغير اقراره للصفقة موضوع التعهد (لاحظ ان): المتعهد هو العاقد نفسه و ليس الغير؛ فالتعهد عن الغير عادة ما يكون على شكل (وعد) يقوم به المتعهد (وهو من يضمن قبول الغير بالالتزام) ، كحال الشركاء الذي يتقدم إليهم شخص بقصد شراء عين من الأعيان المملوكة لهم على الشيوخ ، ولكن احد الشركاء غائباً وخوفاً من ضياع هذه الصفقة يقبل الشركاء التعاقد عن أنفسهم والتعهد عن شريكهم الغائب بقبول البيع عند حضوره.

وحكمه أنه إذا وعد أو تعهد شخص بان يحمل الغير على الالتزام بأمر ، فإن هذا التعهد ليس له أثر في إلزام الغير (أي الغير ليس ملزماً به) إلا إذا قبله ، فإن قبول الغير يعني ثبوت الالتزام في ذمته ، أما في حالة عدم قبوله ، فإن المتعهد (الذي فشل في حمل الغير على الالتزام والقبول به) يكون ملزماً بتعويض المتعاقد الآخر ؛ والتعهد عن الغير هو تطبيق لمبدأ الأثر النسبي للعقد وليس خروجاً عليه ، فالمتعهد عن الغير التزامه قاصر لى حمل الغير على قبوله التعهد ، وبذلك فإن التزام المتعهد هو التزام أصلى بأن يجعل الغير يلتزم بأمر معين فإذا قبل الغير التعهد وقف التزام المتعهد عند هذا الحد، ولو لم يوف الغير بما قبل التعهد به .

(١) الوجيز في النظرية العامة للالتزام - الدكتور عبد الرازق السنهوري - طبعة ٢٠٠٤ الاسكندرية - مرجع سابق

(٢) قانون الجمارك الموحد - مرجع سابق

أما عقد التخليص الجمركي فأطرافه هم:-

- مزود خدمة التخليص الجمركي (المخلص الجمركي): يقصد به الشخص الطبيعي أو الاعتباري الحاصل على رخصة بمزاولة أعمال التخليص الجمركية وإتمام الإجراءات الخاصة بهذه العملية.
- المستفيد (صاحب البضاعة): وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يرغب في الحصول على خدمات المخلص الجمركي والنشاط الخدمي القائم به. (١)

فقد التخليص الجمركي من أنواع العقود الملزمة للجانبين والتي ترتب معها التزامات على عاتق الطرفين فالمخلص الجمركي يستوجب عليه القيام بإنهاء إجراءات الصفقة الجمركية وتسليم البضائع للشاحن بينما الأخير يستوجب معه القيام بتسليم المقابل المادي للصفقة والمحدد طرق دفعه بالعقد. المخلص الجمركي الذي يكفل تنفيذ التزام المدين وهذا هو ما يفرق بين الوعد بالتزام الغير والتزام بالتخليص الجمركي للغير^(٢)؛ وعليه يعتبر عقد التخليص الجمركي من أهم العقود التي تتميز بطابع خاص في الصياغة نظراً لما يتشعب ويترتب عليه من خدمات فضلاً عن اعتباره فرع مهم من فروع الخدمات اللوجستية والتي لا يمكن الاستغناء عنه.

ج- عقد المخلص الجمركي وعقد التأمين:-

يعرف عقد التأمين حسب الفصل الأول من مجلة التأمين على أنه الاتفاق الذي تلتزم بمقتضاه مؤسسة تأمين أو المؤمن بتقديم خدمة مالية لشخص يدعى المؤمن له في حالة تحقق الخطر أو حلول الأجل المبين بالعقد وذلك مقابل أجره تسمى قسط التأمين أو معلوم الاشتراك. عرفه القانون المدني على أنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرها يؤديها المؤمن للمؤمن؛ وهو تقريبا نفس التعريف الذي أخذت به المادة ٢٠، الفقرة الأولى من الأمر المتعلق بالتأمينات (و بالإشارة في النص إلى مفهوم المادة ٦١٩ من القانون المدني) والتي أضافت في فقرتها الثانية على أنه يمكن تقديم الأداء عينياً في "تأمينات المساعدة" و "المركبات البرية ذات محرك". وهذا ما كان يعنيه بعض رجال الفقه على التعريف المتداول في الفقه الفرنسي أما عقد التأمين فإنه يرتب في ذمة المؤمن التزاماً أصلياً لتغطية الخطر المؤمن به، المؤمن بأداء معين (دفع مبلغ التأمين) للمؤمن له أو المستفيد في حالة ضد إعسار المدين؛ ففي التأمين ضد الإعسار يؤمن الدائن نفسه ضد خطر إعسار المدين أو إفلاسه بحيث يكون له الرجوع بالتعويض على شركة التأمين في حالة تحقق هذا الخطر.

أما عقد التخليص الجمركي يرتب في ذمة المخلص التزاماً تابعاً للالتزام الأصلي، يعتبر هذا البند من البنود الهامة بعقد التخليص الجمركي نظراً لما يرتبه العقد لكلا الطرفين للوصول إلى المعلومات الهامة والسرية والتي تؤدي حالة إفشائها إلى حدوث الضرر الباهظ الذي يكلف الخسائر العديدة لصاحبه.

(١) عرفه المشرع الجزائري في المادة ٦١٩

(٢) الوجيز في النظرية العامة للالتزام - الدكتور عبد الرازق السنهوري - مرجع سابق

وعليه يعتبر عقد التخليص الجمركي من أهم العقود التي تتميز بطابع خاص في الصياغة نظراً لما يتشعب ويترتب عليه من خدمات فضلاً عن اعتباره فرع مهم من فروع الخدمات اللوجستية والتي لا يمكن الاستغناء عنه.

فإن منصة العقد وفريق محاميها المتخصصون توفر لك كتابة صيغة عقد التخليص الجمركي كامل الأركان والالتزامات سواء كنت مزود خدمات التخليص الجمركي أو صاحب البضاعة (المستفيد) وفقاً للنظم الجمركية و قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون ؛ وعليه يعتبر عقد التخليص الجمركي من أهم العقود التي تتميز بطابع خاص في الصياغة نظراً لما يتشعب ويترتب عليه من خدمات فضلاً عن اعتباره فرع مهم من فروع الخدمات اللوجستية والتي لا يمكن الاستغناء عنه (١)

د. عقد التخليص الجمركي وعقد الوكالة:

عقد الوكالة من العقود الرضائية التي تكفي بتوافق الإيجاب مع القبول بحيث يعتبر الإيجاب والقبول ركن في التوكيل، مثل أن يقول الموكل للوكيل وكلتك بهذا الأمر فيرد عليه الوكيل إما صراحة بقوله قبلت، أو ضمناً ودلالة مثل أن يقول كلام يدل على قبوله أو إشارة تعبر عن رضاه، أما لو رفض الوكيل يكون إيجاب الموكل قد سقط وبالتالي لا ينعقد العقد، (٢) وهذا ما بينته أغلب التشريعات. ومن الممكن أن يكون عقد الوكالة من العقود الشكلية في حالة كون محل الوكالة تصرفاً يستلزم الشكلية كأن يكون عقار على سبيل المثال؛ ويعتبر عقد الوكالة من عقود التبرع وفقاً للقاعدة العامة، لكن لو تم إشتراط الأجر من قبل الوكيل بشكل صريح أو ضمني فهي تصبح من عقود المعاوضة؛ حيث أنه في حالة إشتراط الأجرة في الوكالة وأوفاهها الوكيل يكون مستحقاً للأجرة فيما عدا ذلك تكون تبرعاً، مثال: تعاقد مقاول مع جاره الخبير في أنواع الدهانات على شراء الدهان من إحدى الشركات فقبل جاره وإشتراط عليه أن يأخذ مقابل ما دياً بقدر ٢٠ دينار ؛ وعقد الوكالة من العقود المسماة أي أنه حظي بتنظيم تشريعي في النصوص القانونية؛ فعقد الوكالة من العقود غير الملزمة بحيث يحق للموكل عزل الوكيل كما يحق للوكيل عزل نفسه بشرط أن لا يتعلق به حق الغير ففي هذه الحالة يشترط موافقة الشخص الذي صدرت الوكالة لمصلحته مثل: أن يوكل شخص شخصاً آخر ببيع مال مرتين لا يحق للوكيل عزل نفسه أو عزله من قبل الموكل إلا بشرط موافقة المرتين؛ يقوم عقد الوكالة على الإعتبار الشخصي أي عامل الثقة بين كل من الموكل والوكيل بحيث أنه وفقاً لهذا الإعتبار فإن موت الموكل أو الوكيل يكون سبباً لإنهاء عقد الوكالة.

أما في عقد التخليص الجمركي يعتبر هذا البند من البنود الهامة بعقد التخليص الجمركي نظراً لما يرتبه العقد لكلا الطرفين للوصول إلى المعلومات الهامة والسرية والتي تؤدي حالة إفتائها إلى حدوث الضرر الباهظ الذي يكلف الخسائر العديدة لصاحبه. وعليه يعتبر عقد التخليص الجمركي من أهم العقود التي تتميز بطابع خاص في الصياغة نظراً لما يتشعب ويترتب عليه من خدمات فضلاً عن اعتباره فرع مهم من فروع الخدمات اللوجستية والتي لا يمكن الاستغناء عنه (٣)

فإن منصة العقد وفريق محاميها المتخصصون توفر لك كتابة صيغة عقد التخليص الجمركي كامل الأركان والالتزامات سواء كنت مزود خدمات التخليص الجمركي أو صاحب البضاعة (المستفيد) وفقاً للنظم الجمركية و قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون؛ وعليه يعتبر عقد التخليص الجمركي من أهم العقود التي تتميز بطابع خاص في الصياغة نظراً لما يتشعب ويترتب عليه من خدمات فضلاً عن اعتباره فرع مهم من فروع الخدمات اللوجستية والتي لا يمكن الاستغناء عنه. (٤)

المطلب الثاني: طبيعة التزامات المخلص الجمركي .

تحديد التزامات المخلص الجمركي وحدود مسؤوليته هي أهم ما يميز عقد التخليص الجمركي ومن هنا تأتي أهمية صياغة عقد التخليص الجمركي حيث تكمن في أن التخليص الجمركي هو أحد الأركان الهامة للخدمات اللوجستية بحيث لا يقل أهمية عن باقي الأركان مثل الشحن والتخزين وتصميم وتخطيط سلاسل التوريد ونقل وتوزيع السلع وتجهيز الطلبات وتحصيل المدفوعات وإدارة المخزون وغيرها من الخدمات. و يعد المخلص الجمركي مسؤولاً عن أعماله وأعمال تابعيه أمام المستوردين والمصدرين وأمام الإدارة وفق أحكام هذا النظام "القانون" (٥) .

- (١) قانون الجمارك الموحد
- (٢) دليل مزاولة مهنة المخلص الجمركي الاماراتي .موقع الجمارك الاماراتية
- (٣) قانون الجمارك الموحد، مرجع سابق
- (٤) دليل مزاولة مهنة المخلص الجمركي الاماراتي .موقع الجمارك الاماراتيه- مرجع سابق
- (٥) قانون الجمارك الموحد مادة (١١٢) مرجع سابق

ويجب أن يشتمل هذا البند عند صياغته العديد من المسؤوليات والالتزامات نظراً لما يقع على هذا الطرف من أعباء لإتمام الصفقة والتي تمثل الجزء الأكبر فيها ومن أهم مسؤولياته وفقاً لما جاء بنظام الجمارك الموحد هي القيام بإعداد تقارير مفصلة وبصفة دورية للمستورد (صاحب الشحنة) عند طلبها وتحمله جميع مسؤوليات جرائم التهرب الجمركي فضلاً عن تحمله الضرر الواقع على الشاحن نتيجة ذلك والتزامه بالمحافظة على كافة المستندات المقدمة إليه من أختام وتوكيلات وخلافه.

ويحق لمواطني دول المجلس (الطبيعيين والاعتباريين) مزاولة مهنة التخليص الجمركي بعد الحصول على ترخيص من الإدارة.

التكويد السلعي (HS CODE)

أثناء تجهيزك للمستندات والوثائق اللازمة للتخليص الجمركي، ستقابل مصطلحات قد تكون جديدةً على مسمعك. من أهم هذه المصطلحات الشائعة، الـ “HS CODE” أو ما يدعى بالتكويد السلعي، أو الرمز المنسق الجمركي فماذا يعني؟ ولماذا يعتبر التكويد السلعي هاماً في التخليص الجمركي؟

- مفهوم التكويد السلعي (HS CODE) هو اختصار لـ (Harmonized Commodity Description and Coding Systems)، ويعني أنظمة التوصيف والتشيفير المنسق للسلع .

وهو نظام يستخدم في تصنيف المنتجات، عن طريق وضع رمز دولي خاص لكل سلعة تستخدمه كافة دول العالم لنفس المنتج، يشبه إلى حدٍ ما الرقم الوطني الموجود على البطاقات الشخصية لدى الأفراد، ويكون على الشكل التالي

تكمُن أهمية التكويد السلعي (الرمز المنسق الجمركي) في:-

١. تبسيط عملية الاستيراد على المصدرين والمستوردين، فلكل سلعة كود سلعي مكون من ٦ أرقام يستخدم في الأغراض الجمركية على المستوى الدولي.
٢. معرفة الرسوم الجمركية والوثائق المطلوبة خصيصاً للمنتج المستورد.
٣. تسهيل التعامل بين المورد والمستورد فمن خلال هذا الرمز أو الكود يمكن وصف المنتج بالكامل دون الحاجة لمعرفة اسمه في بلد الاستيراد. (١)

الفرع الأول: تحديد التزامات المخلص الجمركي.

من أهم ما يشتمل عليه أي عقد تخليص جمركي هو بند التمثيل القانوني والذي يحتوي على بيان المرفقات المطلوبة من دوائر الجمارك والمستندات المقدمة من الشاحن للمخلص الجمركي فضلاً عن إبراز الوكالات الأصولية والأختام والتفويضات فضلاً عن احتواءه على وصف السجل التجاري وبيان الفواتير وجميع التصاريح الصادرة من قبل كل طرف للأخر (٢).

حيث تعتبر سرية المعلومات والمستندات في عقد التخليص الجمركي من البنود الهامة بالعقد نظراً لما يترتب عليه من آثار خطيرة على الطرفين للوصول إلى المعلومات الهامة والسرية والتي تؤدي حالة إفشائها إلى حدوث الضرر الباهظ الذي يكلف الخسائر العديدة لصاحبه.

(١) مجلة البحوث القانونية والسياسية - العدد الثاني - ٢٠١٤

(٢) وفقاً لما جاء بنص المادة ١١٢ و ١١٥ و ١٥٧ من نظام الجمارك الموحد

وعليه يعتبر عقد التخليص الجمركي من أهم العقود التي تتميز بطابع خاص في الصياغة نظراً لما يترتب عليه من خدمات فضلاً عن اعتباره فرع مهم من فروع الخدمات اللوجستية والتي لا يمكن الاستغناء عنه.

فإن منصة العقد وفريق محاميها المتخصصون توفر لك كتابة صيغة عقد التخليص الجمركي كامل الأركان والالتزامات سواء كنت مزود خدمات التخليص الجمركي أو صاحب البضاعة (المستفيد) وفقاً للنظم الجمركية وقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون.

فعندما تصل الشحنة أو الحاوية إلى الميناء، يقوم المخلص الجمركي بشحن إذن التسليم من الوكيل الملاحي، بعد ذلك يقوم المخلص الجمركي بتقديم نموذج إقرار القيمة الجمركية، وذلك وفقاً للفواتير التي تم تقديمها. (١)

فمن حيث تحديد التزامات مزود خدمة التخليص الجمركي:-

حيث أنه من أهم الالتزامات التي يستفيد بها المخلص الجمركي في صيغة عقد التخليص الجمركي وفقاً لقانون الجمارك الموحد هي:

- تحديد التزام المخلص الجمركي بالمحافظة على الأختام المتعمدة والأرقام السرية للدخول على النظام الآلي للجمارك.
- الالتزام بالحفاظ على السجلات التي تحتوي على الوكالات الخاصة الصادرة من صاحب البضائع.
- إعداد الفواتير الخاصة بالمصاريف التي تكبدها المخلص الجمركي أثناء إنهاء إجراءات التخليص الجمركي مع الايصالات التي تثبت ذلك.
- سرعة إنجاز المعاملات الموكلة إليه وفي حال حدوث قوة منعه من ذلك فعليه إشعار الطرف الآخر بذلك.
- المسؤولية الكاملة عن كافة الجرائم الناتجة عن التهرب الجمركي وإخفاء مسؤولية صاحب البضاعة من ذلك.
- الالتزام بعمل التقارير الدورية لأصحاب البضائع وإرسالها لهم عند طلبها (٢).

وعلى المخلص الجمركي أن يحتفظ لديه بسجل لمدة خمس سنوات، يدون فيه خلاصة المعاملات الجمركية التي أنجزها لحساب الغير ضمن الشروط التي تحددها الإدارة. (٣) ويجب أن يشمل هذا السجل مقدار الرسوم التي دفعت للدائرة الجمركية والأجور المدفوعة للمخلص وأي نفقة أخرى صرفت على المعاملات. وللمدير أو من يفوضه الصلاحية المطلقة في الاطلاع - في أي وقت - على هذه السجلات دون أي اعتراض من المخلص الجمركي.

بعد ذلك تقوم السلطات الجمركية بإرسال عدد من المناديب للكشف عن الشحنة وتأمينها، وإذا كانت البضائع المتضمنة في الشحنة تتطلب موافقة جهات العرض، فسيقوم المناديب الجمركية بأخذ عينة من الشحنة وإرسالها لجهة العرض لفحصها.

(١) دليل مزاولة مهنة المخلص الجمركي السعودي .موقع الجمارك السعودية مرجع سابق

(٢) مقدمة مشروع قانون الجمارك الجديد ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠- مرجع سابق

(٣) المنازعات الجمركية - الدكتور أحسن بو سقيعة - دار هومه - الجزائر - طبعة ٢٠٠٩

وبعد إتمام تلك العملية يقوم المخلص الجمركي بدفع الضريبة الجمركية، وبعدها يمكن للمخلص الجمركي التعاقد مع شركة نقل داخلية، والتي ستقوم بتحميل الشحنة ثم تمر من خلال أشعة الكشف وفي حالة عدم وجود أية مشكلات يمكن للشحنة أن تخرج من الميناء.

مستندات التخليص الجمركي

تعد معرفة المستندات اللازمة للتخليص الجمركي والمصطلحات الجمركية من الأهمية بمكان لكل مستورد، حيث يتوقف عليها نجاح عملية الاستيراد برمتها، لذلك أوضح لك في السطور التالية نبذة عن أهم وثائق التخليص الجمركي التي يجب توفرها كي تتم عملية التخليص الجمركي بسلاسة بدون التعرض لأي مشكلات أو تأخيرات وغرامات تعرض المصدر والمستورد للخسارة، حيث تتطوي عملية التخليص الجمركي على عدد من المستندات ، والتي تنقسم إلى نوعين؛ وثائق ومستندات يتم تجهيزها من جهة المورد، ووثائق يتم تحضيرها من جهة المستورد.

الوثائق والمستندات اللازمة للتخليص الجمركي من جهة المورّد (١)

أ- شهادة المنشأ (Certificate of Origin, CVO)

تصدر شهادة المنشأ عن الغرفة التجارية لبلد التصدير كإثبات لمكان صنع أو إنتاج البضاعة المراد تصديرها، فعن طريقها يتم تحديد نسب الرسوم المفروضة على الشحنة أو منحها معاملات تفضيلية طبقاً للاتفاقات التجارية بين بلدي التصدير والاستيراد أو حتى منع دخول السلعة طبقاً لقوانين دولة الاستيراد.

ب- الفاتورة التجارية (Commercial Invoice)

تعد الفاتورة التجارية من أهم المستندات اللازمة للتخليص الجمركي حيث يتم مراجعة البضائع في الجمارك من خلالها، كما يتم حساب الرسوم التجارية على أساس السعر المدون في الفاتورة التجارية،

وتحتوي الفاتورة التجارية البيانات الأساسية الآتية:

١. اسم المصدر بالكامل، عنوانه ورقم تليفونه.
٢. رقم الفاتورة وتاريخها.
٣. اسم الشركة المستوردة وعنوانها كاملاً والبلد.
٤. وصف البضاعة والكمية وسعر الوحدة ورقم الاعتماد المستندي (في حال الدفع بالإعتماد).
٥. توقيع المورد.

ج- بوليصة الشحن (Shipping Policy)

بوليصة الشحن هي عقد بين شركة الشحن والمورد لنقل بضائع إلى المستورد الذي تحمل البوليصة اسمه كمستفيد، تصدر البوليصة عن شركة الشحن ويوضح فيها ميناء الشحن وميناء الوصول ووسيلة النقل وطبيعة البضائع المشحونة وبيانات الكراتين أو الباليات التي يتم شحنها، كما تعتبر سند يؤكد ملكية البضائع للمستورد (المدون اسمه كمستفيد على بوليصة الشحن).

(١) محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، ج١، ازدواج أو وحدة المسؤولية، مطبعة جامعة القاهرة: ١٩٧٨، ص ٢١٢ .

د- قائمة التعبئة (Packing List)

قائمة التعبئة عبارة عن قائمة تبين محتويات الشحنة، إلى جانب تفاصيل حول كمية هذه المحتويات ووصفها ووزنها، لكن لا يتم الإفصاح فيها عن سعر السلع.

و- شهادات أخرى خاصة بنوعية البضائع المستوردة

بالإضافة إلى المتطلبات العامة التي ذكرناها يوجد متطلبات أخرى وفقاً لطبيعة ونوعية البضائع المستوردة ومن أمثلة هذه المتطلبات ما يلي:

- **الشهادات الصحية:** ويتم إصدارها إذا كانت البضائع المصدرة مواداً غذائية مثل اللحوم ومنتجات الألبان والأسماك، حرصاً على الصحة العامة حيث يتم فحص تلك البضائع عن طريق عمل تحليل لها.
- **الشهادات الزراعية:** وهي عبارة عن شهادات واجبة التواجد في ملف الشحنة المقدمه إلى السلطات الجمركية عند تصدير منتجات زراعية مثل الفواكه والخضراوات والحبوب و... الخ.
- **وثائق ومستندات من جهة المستورد اللازمة للتخليص الجمركي:-** (١)
 ١. سجل تجاري أو صناعي:- من المستندات اللازمة لتستطيع التخليص الجمركي هو السجل التجاري أو السجل الصناعي، حسب طبيعة نشاط شركتك التجاري. السجل يوضح المعلومات الخاصة بشركتك المستوردة ويوضح أن لديها ترخيصاً بمزاولة نشاطها.
 ٢. بطاقة استيرادية :- تسمح البطاقة الاستيرادية بتسجيل التاجر أو المستثمر في سجل المستوردين لكي يحصل على حقوق الاستيراد من الخارج، وتسمح للهيئة العامة بممارسة الرقابة على الصادرات والواردات.
 ٣. بطاقة ضريبية:- البطاقة الضريبية هي وثيقة قانونية هامة، بل إنها تُعد من أهم الوثائق اللازمة للتخليص الجمركي، تصدرها مصلحة الضرائب لتعطي لمالك أو (مالك) المشروع صلاحية مزاولة النشاط التجاري داخل الدولة. كما أنها تلزمه بدفع قيمة ضريبية محددة بناءً على حجم النشاط التجاري، والتعاملات المادية للشركة، والأرباح التي تحققها، و ذلك من خلال تقديم الشركة للإقرار الضريبي السنوي الخاص بها في نهاية كل سنة مالية.
 ٤. بطاقة المتعاملين مع الجمارك:- وهي بطاقة جمركية صادرة عن مكتب خدمة المتعاملين مع الجمارك، عليها رقم المتعامل الضريبي ونشاطه الجمركي.
 ٥. تفويض عام لمخلص الجمارك:- تفويض من المستورد للمخلص الجمركي يمكنه من القيام بالإجراءات وتقديم المستندات اللازمة للتخليص الجمركي والتوقيع عليها نيابة عن مالكها حتى خروج الشحنة من المنفذ الجمركي.

٦. وثيقة من البنك تثبت قيمة التحويل الذي قمت به للمورد (في بعض الدول)

وهذه الوثيقة من المستندات اللازمة للتخليص الجمركي في بعض الدول دون بعضها الآخر، وهي مستند يتم إنشاؤه عند إتمام تحويل ثمن البضاعة، للتأكيد على تمام دفع ثمن البضاعة المتفق عليه، ويتضمن جميع تفاصيل معاملتك بما في ذلك التاريخ والمبلغ والعملة والمرسل والمستلم وأية رسوم مطبقة .

وإذا لم يكن بوسع الدائرة الجمركية التأكد من صحة محتويات البيان الجمركي عن طريق فحص البضاعة —ة أو المستندات المقدمة، فلهذا أن تقرر إيقاف المعاينة وطلب المستندات التي توفر عناصر الإثبات اللازمة.

(١) دليل مزاولة مهنة المخلص الجمركي الاماراتي .موقع الجمارك الاماراتيه- مرجع سابق

إجراءات التخليص الجمركي

تمر إجراءات التخليص الجمركي بمرحلتين أساسيتين، وهما:

أولاً :- عملية دخول البضائع: بحيث انه بمجرد دخول البضائع للميناء يقوم الوسيط الجمركي أو المستورد نفسه بعمل الإجراءات الخاصة بعملية التخليص الجمركي، حيث يقدم وثائق دخول البضائع إلى مدير الميناء عند منفذ دخول البضائع، مع إرفاق نموذج بيان الشحنة أيضاً.

بعدما تقوم الجمارك بإطلاق الشحنة سيحتاج وكيل الشحن لتقديم ملف الجمارك خلال بضعة أيام من الإفراج عن البضائع، وبشكل عام لا يتم إدخال البضائع المستوردة بالشكل القانوني إلا بعدما تصل الشحنة إلى ميناء الدخول، ثم تفويض تسليم البضائع ودفع الرسوم المقدرة.(١)

ثانياً:- عملية فحص البضائع: وهذه العملية تبدأ بعدما يتم تقديم مستندات الإدخال، يجب أن تمر الشحنة بعملية فحص دقيق، وبعدها يتم الإفراج عن الشحنة إذا لم تطوي على أية انتهاكات أو مخالفات قانونية أو تنظيمية، بعدها يتم تقديم مستندات ملخص الدخول وإيداع الرسوم المطلوبة.

من أهم الالتزامات التي يستفيد بها المخلص الجمركي في صيغة عقد التخليص الجمركي وفقاً لما جاء بقانون الجمارك الموحد :- (٢)

تحديد التزام المخلص الجمركي بالمحافظة على الأختام المتعمدة والأرقام السرية للدخول على النظام الآلي للجمارك؛ والالتزام بالحفاظ على السجلات التي تحتوي على الوكالات الخاصة الصادرة من صاحب البضائع؛ وإعداد الفواتير الخاصة بالمصاريف التي تكبدها المخلص الجمركي أثناء إنهاء إجراءات التخليص الجمركي مع الايصالات التي تثبت ذلك؛ وسرعة إنجاز المعاملات الموكلة إليه وفي حال حدوث قوة منعتة من ذلك فعليه إشعار الطرف الآخر بذلك؛ والمسؤولية الكاملة عن كافة الجرائم الناتجة عن التهرب الجمركي وإخلاء مسؤولية صاحب البضاعة من ذلك؛ والالتزام بعمل التقارير الدورية لأصحاب البضائع وإرسالها لهم عند طلبها.

وطبقاً لقانون الجمارك المصري يودع كل مكتب تخليص جمركي تأميناً نقدياً بالمصلحة مقداره خمسون ألف جنيه.

أما بالنسبة للأشخاص الاعتبارية المرخص لهم بمزاولة مهنة التخليص الجمركي يكون التأمين النقدي مقداره مائة ألف جنيه ، يجوز للمصلحة الخصم منه وفاءً لما يستحق علي المكتب أو الشخص الاعتباري من غرامات وتعويضات عن المخالفات التي تقع منهم أو من المخلصين التابعين لهم ، علي أن يستكمل التأمين بقيمة ما يتم خصمه من غرامات أو تعويضات (٣) .

ويلتزم المخلص الجمركي بإمساك سجل خاص برقم مسلسل يختم بخاتم المصلحة تفيد به البضائع التي يتولى التخليص عليها ، كما يلتزم بتقديمه للمصلحة عند طلبها مراجعته ، ويحتفظ بهذا السجل والمستندات المؤيدة لما جاء به لمدة خمس سنوات.

(١) المادة (٤٧) قانون الجمارك ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠

(٢) عبد الرشيد مأمون، المسؤولية العقدية عن فعل الغير، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٦

(٣) قانون الجمارك المصري رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠-مرجع سابق

ويجوز للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الشركات والسفارات والقنصليات اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي علي بضائعها بواسطة العاملين فيها ، وذلك بناءً علي تفويض كتابي منها بعد اجتيازهم الدورات التدريبية التي تعدها المصلحة(١).

ويجب أن يقدم للدائرة الجمركية عند تخليص أي بضاعة — ولو كانت معفاة من الضرائب "الرسوم" الجمركية — بيان جمركي تفصيلي وفقاً للنماذج المعتمدة في إطار دول المجلس، يتضمن جميع المعلومات التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب "الرسوم" الجمركية المستحقة ولأغراض إحصائية.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لالتزامات المخلص الجمركي .

تعتبر شركات الشحن والتخليص الجمركي هي من ينوب عن المصدّرين والمستوردين، خاصة أن عملية التخليص الجمركي تكون آخر خطوة في عملية التصدير، كما أنها تكون آخر خطوة في عملية الاستيراد؛ (٢) وتتيح الرخصة الجمركية لحاملها ممارسة أعمال التخليص الجمركي للمنشأة حسب الأنشطة المضافة علي الرخصة حيث تختلف طبيعة الخدمات المقدمة بناءً على الأنشطة المعتمدة في هذه الرخصة وهي على النحو التالي:— (٣)

١. نشاط الصادر والوارد بحيث يتيح للمنشأة مزاولة مهام التخليص الجمركي وإنهاء الرسائليات الصادرة والواردة لعملائها بموجب تفويض مسبق.

٢. نشاط النقل بالعبور (الترانزيت) حيث يتيح للمنشأة مزاولة مهام التخليص الجمركي لرساليات النقل بالعبور .

٣. نشاط نقل الطرود البريدية (النقل السريع) يتيح للمنشأة إنهاء إجراءات ارساليات الطرود البريدية على أن تكون المنشأة حاصلة على التراخيص اللازمة من جهات الاختصاص.

٤. نشاط النقل البري الدولي وهو نظام عبور وضمن دولي يمكن من شحن البضائع من بلد المنشأ عبر بلدان العبور إلى بلد المقصد في مقصورات نقل مختومة من قبل الجمارك حيث يتم متابعتها عبر نظام متعدد الأطراف معترف به بين الدول المطبقة للتبديل بشكل متبادل.
٥. نشاط النقل البري لشحنات الترانزيت الجوية (RFS) عن الشحن بالطائرة. (جوي-بري-جوي) يتيح للناقل البري نقل البضائع من محطة الي اخرى عوضاً .
٦. نشاط التخليص الخاص وهو نظام يتيح للمنشأة التجارية العامة مزاولة مهام التخليص الجمركي لوارداتها وصادراتها الخاصة بها فقط.
٧. نشاط التخليص للقطاعات العسكرية والدبلوماسية والجهات الحكومية بحيث يتيح هذا النشاط للجهات الحكومية والعسكرية والهيئات العامة والدبلوماسية تعيين أحد موظفيها إستكمال الإجراءات الجمركية لوارداتها أو صادراتها.

(١) مدي كفاية التشريعات الجمركية في تنظيم أحكام المسؤولية المدنية للمخلص الجمركي-الدكتور محمد احمد

عبدالله-جامعة عمان ٢٠١٣

(٢) مجلة البحوث القانونية والسياسية -مرجع سابق

(٣) قانون الجمارك الموحد -مرجع سابق

٨. نشاط تخليص المواد الخطرة حيث يتيح هذا النشاط لمنشآت التخليص الجمركي المعتمدة من الهيئة إنهاء إجراءات الإرساليات الخطرة للملاء.(١)

لذا جاء قانون الجمارك ليعطي الحق للمدير العام أن يصدر التعليمات اللازمة لما يلي :

- أ. الشروط اللازمة لمنح التراخيص في مزاولة مهنة التخليص الجمركي .
- ب. الشروط اللازمة لمنح التراخيص في مزاولة مهنة مندوب المخلص الجمركي .
- ج. إجراءات إصدار التراخيص الجمركية للمخلص والمندوب الجمركي .
- د. التزامات المخلص ومندوب المخلص الجمركي .
- هـ. الشروط اللازمة لفتح مكاتب التخليص الجمركي .
- و. عدد المخلصين والمندوبين الجمركيين الذين يسمح لهم بممارسة العمل في الدوائر الجمركية .
- ز. الدائرة الجمركية أو الدوائر الجمركية التي يسمح للمخلصين العمل فيها .
- ح. إجراءات الاستغناء عن المخلصين الجمركيين ومندوبيهم.
- ط. إجراءات الانتقال لمندوبي المخلصين الجمركيين بين مكاتب التخليص الجمركي .
- ي. إجراءات سحب تراخيص المخلصين الجمركيين ومندوبيهم .
- ك. حالات شطب القيد في سجل الإدارة .

أما بالنسبة للأشخاص الاعتبارية المرخص لهم بمزاولة مهنة التخليص الجمركي يكون التأمين النقدي مقداره مائة ألف جنيه ، يجوز للمصلحة الخصم منه وفاءً لما يستحق على المكتب أو الشخص الاعتباري من غرامات وتعويضات عن المخالفات التي تقع منهم أو من المخلصين التابعين لهم ، على أن يستكمل التأمين بقيمة ما يتم خصمه من غرامات أو تعويضات.

ويجوز للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الشركات والسفارات والقنصليات اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي علي بضائعها بواسطة العاملين فيها ، وذلك بناءً على تفويض كتابي منها بعد اجتيازهم الدورات التدريبية التي تعدها المصلحة، ولا تجوز مزاولة أعمال التخليص الجمركي علي البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول علي ترخيص بذلك من المصلحة ، وتكون مدة الترخيص سنتين قابلة للتجديد ، وينتهي العمل بالترخيص إذا لم يتم تجديده قبل نهاية مدته ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والشروط والنماذج والقواعد الخاصة بتطبيق ذلك ؛ ويجوز للمصلحة إصدار تصاريح لمعاوني المخلص الجمركي طبقاً للفئات وبالشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(١) المادة (١١٣) قانون الجمارك الموحد-مرجع سابق

المبحث الثاني : ضوابط وضمانات المخلص الجمركي. (١)

المطلب الأول: ضمانات منح الترخيص .

الفرع الأول: شروط منح الترخيص.

بعد الحصول على الشهادة التي تؤهل للعمل في مجال التخليص الجمركي، يبقى الترخيص اللازم لممارسة العمل بشكل قانوني. وقبل ذلك ينبغي أن نعرف أن رخصة التخليص الجمركي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:-

١- رخصة عمومية:-

هذا النوع من الترخيص يمكنك عمله إذا كنت صاحب شركة تخليص جمركي، ويمكنك بواسطته تخليص الشحنات بشكل عام دون التقيد بشركة أو جهة معينة. وتكون هذه الرخصة باللون الأبيض، وتسري لمدة ثلاث سنوات.(٢)

ويمكنك إستخراج هذا الترخيص فقط إذا كان لديك مؤهل دراسي جامعي، بمعنى آخر إذا كان لديك شهادة إبتدائية أو إعدادية أو ثانوية أو دبلوم لا يمكنك إستخراج تلك الرخصة. المستندات المطلوبة هي شهادة إجتياز الدورة التدريبية السابق ذكرها بجانب المؤهل الدراسي - شهادة تأدية الخدمة العسكرية - وثيقة التأمينات - صورة الهوية - صحيفة الحالة الجنائية - أصل البطاقة الضريبية والسجل التجاري - صورة عقد إيجار مكتب - صور شخصية.

٢- رخصة مستخلص تابع:-

هذا النوع من الترخيص يتم عمله إذا كنت ستعمل لحساب مكتب تخليص جمركي ويمكنك بواسطته تخليص الشحنات التابعة لهذا المكتب فقط.

وتكون هذه الرخصة باللون الأبيض مع وجود خطين لتمييزه عن الترخيص العمومي، وتسري لمدة عام واحد (٣). وهذه الرخصة أيضاً لا يمكنك إستخراجها إلا إذا كان لديك مؤهل جامعي، أما المستندات المطلوبة فهي: شهادة إجتيان الدورة التدريبية - تفويض من المكتب عليه صحة توقيع - شهادة المؤهل الدراسي - شهادة تأدية الخدمة العسكرية - خطاب من التأمينات - صحيفة الحالة الجنائية - صورة من رخصة مكتب التخليص الجمركي والبطاقة الضريبية والسجل التجاري - صورة الهوية - صور شخصية.

٣- رخصة مساعد مستخلص جمركي

هذا النوع من الترخيص يمكنك بواسطته فقط مساعدة مخلص جمركي وفي مرحلة معينة تكون بعد التثمين والكشف. ولا يمكنك التوقيع على الإقرار الجمركي والقيام بالإجراءات الجمركية التي تسبق الكشف والتثمين. وتكون هذه الرخصة باللون الأصفر، وتسري لمدة عام واحد .

ويمكن لأي مؤهل إستخراج هذا النوع من الترخيص وليس بالضرورة المؤهلات العليا، أما المستندات المطلوبة فهي: شهادة إجتيان الدورة التدريبية - تفويض من المكتب عليه صحة توقيع - شهادة المؤهل الدراسي - شهادة تأدية الخدمة العسكرية - خطاب من التأمينات - صحيفة الحالة الجنائية - صورة من رخصة مكتب التخليص الجمركي والبطاقة الضريبية والسجل التجاري - صورة الهوية - صور شخصية.

(١) المادة ٥١ من قانون الجمارك المصري-مرجع سابق

(٢) نافذة قطر الواحدة للتخليص الجمركي - الدليل المختصر للمخلص الجمركي - طبعة ٢٠١٤

(٣) النظرية العامة للجريمة الجمركية-الدكتور شوقي رامي شعبان-مرجع سابق

من المقرر في محكمة النقض المصرية أنه متي كان النص جلي المعني قاطع الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله (١)

حيث نص القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الجمارك، في المادة رقم (٥١) ، على أنه لا تجوز مزاوله أعمال التخليص الجمركي علي البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول علي ترخيص بذلك من المصلحة ، وتكون مدة الترخيص سنتين قابلة للتجديد ، وينتهي العمل بالترخيص إذا لم يتم تجديده قبل نهاية مدته، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والشروط والنماذج والقواعد الخاصة بتطبيق ذلك ، ويجوز للمصلحة إصدار تصاريح لمعاوني المخلص الجمركي طبقاً للفئات والشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ووفقاً للمادة رقم (٥٢) ، مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية للمخلصين الجمركيين الذين سبق الترخيص لهم بمزاولة المهنة قبل العمل بأحكام هذا القانون ، يشترط فيمن يزاول مهنة التخليص الجمركي علي البضائع وفقاً لأحكام المادة (٥١) من هذا القانون ما يأتي(٢)

١. أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية .

٢. أن يكون حاصلًا على مؤهل عال.

٣. أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي منها .
٤. ألا تقل سنه عن ٢١ سنة.
٥. ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة في الحكومة أو الهيئات العامة أو سبق شطب اسمه من جدول المخلصين الجمركيين لسبب مغل بالشرف أو الأمانة.
٦. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بحكم نهائي في جنسية أو جنحة مغل بالشرف أو الأمانة أو في إحدى جرائم التهريب الجمركي أو الضريبي ما لم يكن قد رد إليه إعتباره.
٧. ألا يكون عاملاً في أي من جهات الحكومة أو وحداتها أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع العمال العام ، ويشترط لمن سبق وكان موظفاً بالمصلحة أن يكون قد مضى علي تركه العمل بها ثالث سنوات.
٨. أن يحضر الدورات التدريبية التي تعدها المصلحة وأن يجتاز بنجاح في نهايتها إمتحان الصالحية لمزاولة المهنة ، ويعفي العاملون السابقون بالمصلحة الحاصلون علي مؤهلات عليا من حضور الدورات التدريبية بشرط إجتياز إمتحان الصالحية المشار إليه.
٩. إجتياز فترة الصالحية المحددة بستة أشهر تحت التمرين ، وذلك فيما عدا موظفي المصلحة السابقين ممن كانت لهم صفة الضبطية القضائية.
١٠. أن يتخذ له مكتباً مستقلاً في جمهورية مصر العربية.

ويجوز الترخيص للأشخاص الاعتبارية بمزاولة مهنة التخليص الجمركي بالشروط الآتية:- (٣)

١. تقديم السجل التجاري.
٢. أن يكون للشركة مقر مستقل.
٣. ألا يمارس عمليات التخليص إلا من ينطبق عليهم شروط مزاولة المهنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

(١) الطعن رقم ٩٥٤٢ محكمة النقض المصرية لسنة ٩١ جلسة ٢٠٢٢/٣/١٦

(٢) قانون الجمارك ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠- مرجع سابق

(٣) قانون الجمارك ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠- مرجع سابق

ويشترط في الممثل القانوني للشخص الاعتباري بالإضافة إلي الشروط الأخرى المقررة قانوناً ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، ما لم يكن قد رد إليه إعتباره يودع كل مكتب تخليص جمركي تأميناً نقدياً بالمصلحة مقداره خمسون ألف جنيه ، وبالنسبة للأشخاص الاعتبارية المرخص لهم بمزاولة مهنة التخليص الجمركي يكون التأمين النقدي مقداره مائة ألف جنيه ، يجوز للمصلحة الخصم منه وفاءً لما يستحق علي المكتب أو الشخص الاعتباري من غرامات وتعويضات عن المخالفات التي تقع منهم أو من المخلصين التابعين لهم ، على أن يستكمل التأمين بقيمة ما يتم خصمه من غرامات أو تعويضات.

الفرع الثاني: الأختصاص بنظر المنازعات المرتبطة بمنح الترخيص . (١)

الحقوق التي تتولد عن العقد يجب أن تكون محلاً للحماية من الانتهاك والتعدي الصادر من الغير وليس فقط من المتعاقد؛ وإن تحقيق تبادل فعال في مجال التجارة الخارجية، يلزمه معرفة دقيقة بمختلف الإجراءات الجمركية التي تمكن من دخول وخروج البضائع ، بما في ذلك يدخل في إطار الفعالية تجنب كل ما من شأنه أن يحمل تبعه إرتكاب أخطاء نتيجة عدم اليقظة والإهمال ، والتي تؤسس على الحياة المادية أو أثناء ممارسة نشاط مهني متعلق بجمركة هذه البضائع؛ حيث نص قانون الجمارك بان يختص بنظر منازعات منح الترخيص علي النحو التالي:- (٢)

تشكل بالدوائر الجمركية لجان تأديبية تتولي مساءلة المخلصين الجمركيين عن مخالفة أحكام هذا القانون ، برئاسة رئيس إدارة مركزية يختاره رئيس المصلحة أو من يفوضه ، وعضوية كل من :-

١. مدير عام الشؤون القانونية المختص.
 ٢. مندوب عن المخلصين تختاره شعبة المخلصين المختصة.
- وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء ويجب أن تكون مسببة؛ وتكون الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها علي الوجه الآتي:
١. الإنذار.
 ٢. إيقاف لمدة لا تزيد علي سنة عن المخالفة للمرة الأولى ويضاعف الجزاء في حالة ارتكاب مخالفة أخرى خلال سنتين من تاريخ ارتكاب المخالفة السابقة.
 ٣. إلغاء الترخيص. ولرئيس المصلحة في حالة ارتكاب أي من المخلصين الجمركيين مخالفات ذات شبهة جنائية أن يوقف الترخيص الممنوح له لحين انتهاء اللجنة من إصدار قرارها

المطلب الثاني : النظام التأديبي للمخلص الجمركي.

يعتبر شحن البضائع صناعة معقدة للغاية ومكلفة في بعض الأحيان، وتُعتبر عملية التخليص الجمركي أحد أهم الخطوات التي تمر من خلالها عمليات التبادل التجاري لنقل البضائع خلال الجمارك ، والأخرى متعلقة بالعمليات المستندية التي تشمل تقديم وإعداد كافة مستندات البضائع والرسوم الجمركية ، وإن شركات التخليص الجمركي تمثل للمستورد أو المصدر اليد اليمنى، فهي التي تقوم بإتمام كافة عمليات التبادل التجاري بشكل سليم وآمن، والتي يمكنها أن توفر للمستفيد أفضل الخدمات الخاصة بالتخليص الجمركي للبضائع أو الشحنات الخاصة به ؛ ولتحقيق ذلك ، يتعين تكييف الأنظمة التشريعية والتنظيمية بما يتوافق وفعالية ، مرونة العمل الجمركي خاصة فيما يتعلق بدخول البضائع للإقليم الجمركي وخروجها.

(١) المسؤولية التقصيرية عن التدخل في العلاقات التعاقدية في القانون الأمريكي - للدكتور حسام الدين محمود

حسن - ص ٢٥

(٢) المادة ٥٦ من قانون الجمارك الجديد - مرجع سابق

حيث إنه من أجل إتمام عمليات التخليص الجمركي، قرر المشرع الجمركي إجراءات متعلقة بجمركة البضائع تتميز بنوع ما من التعقيد ، بات من المستحيل التحكم فيها من طرف المتعامل الإقتصادي. لتسهيل هذه المهمة ، يتم توكيل هذه الإجراءات في اغلب الحالات إلى مهنيين و متخصصين في مجال التجارة الدولية وهم المخلصين الجمركيين المعتمدين لدى الجمارك. وراء هذا الدور الذي يقوم به المخلص الجمركي، بإعتباره متدخل في عملية الجمركة. فانه يعتبر طرف أساسي فرض عليه مهمة الوساطة بين متعاملي التجارة الخارجية من جهة وإدارة الجمارك من جهة أخرى مما يجعلهم بمثابة مساعدي هذه الإدارة.

لذلك رتب المشرع مسؤولية شديدة تلقى على عاتق هؤلاء في حالة الإخلال بالالتزامات المترتبة على ممارسته لمهنته سواء إتجاه موكله أي المتعامل الإقتصادي أو اتجاه إدارة الجمارك ، مسؤولية مدنية كانت أو جزائية إذا ارتكب خطأ شخصيا.

الفرع الأول: المسؤولية التأديبية للمخلص الجمركي . (١)

إن تحقيق تبادل فعال في مجال التجارة الخارجية يلزمه معرفة دقيقة بمختلف الإجراءات الجمركية التي تمكن من دخول وخروج البضائع، بما في ذلك يدخل في إطار الفعالية تجنب كل ما من شأنه أن يحمل تبعه ارتكاب أخطاء نتيجة عدم اليقظة والإهمال ، والتي تؤسس على الحيازة المادية أو أثناء ممارسة نشاط مهني متعلق بجمركة هذه البضائع ؛ وانطلاقاً من اعتبار أن الإجراءات المتضمنة لجمركة البضائع التي ينص عليها التشريع الجمركي تتميز بنوع من التعقيد في مجال المراقبة والفحص التي باتت من المستحيل التحكم فيها، فإنه أصبح المتعامل الاقتصادي يفوض القيام بهذه العمليات إلى متخصصين في مجال التجارة الخارجية وهم "الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك" : "لا يمكن لأحد أن يمتنهن لصالح الغير القيام بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل للبضائع إذا لم يكن معتمداً كوكيل لدى الجمارك" (٢)

نستخلص من نص هذه المادة أن الوكيل المعتمد لدى الجمارك هو الشخص المؤهل قانوناً لممارسة مهنة إتمام الشكليات الجمركية وخاصة التصريح المفصل لحساب الغير ، ويخول القانون ممارسة المخلص الجمركي لمهنته وفقاً لعقد التخليص الجمركي، يمثل بذلك المتعامل الاقتصادي بإعتباره موكله بالصفة التي يتم الاتفاق عليها محدداتاً للالتزامات وإتجاه إدارة الجمارك.

ومن هذا المنطلق ، فإن المشرع الجمركي ألقى على عاتقهم مسؤولية ثقيلة يترتب عليها تهديد عقابي نتيجة الإخلال بهذه الالتزامات، وذلك باعتبارهم مهنيين يتدخلون في عمليات الجمركة ، يلعبون دور الوسيط بين متعاملي التجارة الخارجية من جهة وإدارة الجمارك من جهة أخرى مما يجعلهم بمثابة مساعدين لها (٣) .

(١) مدي كفاية التشريعات الجمركية في تنظيم أحكام المسؤولية المدنية للمخلص الجمركي - الدكتور محمد احمد

عبدالله - جامعة عمان ٢٠١٣

(٢) المادة ٧٨ من قانون الجمارك - مرجع سابق

(٣) المسؤولية المدنية المدنية الجمركية في القانون الجنائي الجمركي - الدكتور مداح حاج علي - طبعة

- فبعد التخليص الجمركي يعرف بصفة واضحة ، ويحدد مسؤولية المخلص الجمركي لدى الجمارك ، حيث يقوم المتعامل الاقتصادي بتحميل المخلص الجمركي مسؤولية القيام بالإجراءات المتعلقة بجمركة البضائع ، من ذلك تحديد التزاماته الناجمة عن تمثيله أمام إدارة الجمارك ؛ وإنطلاقاً من عقد التخليص الجمركي ، فتتمثل إلتزامات المخلص الجمركي لدى الجمارك فيما يلي:
- فمن جهة أولى: القيام بجمركة البضائع، بإيداع التصريح المفصل ومختلف الوثائق والإجراءات المتعلقة بذلك؛ حيث يتعين على المخلص الجمركي، التأكد من الوثائق المكونة لملف الجمركة (١) .
 - إعلام موكله بكل الإجراءات والوثائق الخاصة بعملية التخليص الجمركي للبضائع أثناء الاستيراد أو التصدير (الفاتورة، شهادة المنشأ، المصدر، الصيغة التعريفية....)، وذلك من أجل تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى قيام نزاع جمركي بما في ذلك توجيهه حول شروط الاستيراد وتصدير البضائع.

- من جهة ثانية، فإن المخلص الجمركي ملزم باحترام تعليمات الموكل، وذلك في إطار ضمان تنفيذ مهمته. حيث تقوم مسؤولية المخلص الجمركي في حالة ارتكابه لخطأ في التصريح المفصل أو تأخير في استكمال مهمته، لذلك عليه بأخذ الاحتياطات الواجبة في الحدود المسموح بها ، وذلك وفقاً لقواعد القانون المدني: "الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يتجاوز الحدود المرسومة له..."
- في حالة قيام نزاع مع إدارة الجمارك، فإن الوكيل غير ملزم بإمتثاله أمامها في حالة ارتكاب الموكل للمخالفة الجمركية لتمثيله ، من أجل المصالحة أو لتسوية النزاع.
- فعلى المخلص الجمركي الالتزام بأن يوافي موكله بمسار تنفيذ الوكالة ، بما في ذلك العقبات التي اعترضته أثناء تنفيذه لمهمته. وذلك يستنتج من قواعد الوكالة في القانون المدني: "على الوكيل أن يوافي الموكل بالمعلومات الضرورية لما وصل إليه في تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم حساباً عنها (٢) ، أما بالنسبة للالتزامات الموكل اتجاه المخلص الجمركي: فهو ملزم بدفع الحقوق اتجاهه نتيجة قيامه بممارسة مهنته.
- تعويض الوكيل عن الخسائر التي تعرض إليها أثناء قيامه بمهامه دون خطأ منه، ويكون مسؤولاً عنه طبقاً لأحكام المادة ٥٨٢ "يكون الموكل مسؤولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً"، فإن كل بضاعة تتعلق بجمركتها بإيداع تصريح لدى مصالح الجمارك من طرف المالك شخصياً أو لحسابه. معناه قد يكون المالك شخصياً مصرح لدى الجمارك أو قد يوكل شخصاً آخر للتصرف في البضائع المعنية.
- فيتمثل وجود نمطين من التمثيل أو الإناية:
- التمثيل المباشر: الوكيل ملزم بتسجيل التصريح المفصل الخاص بجمركة البضائع باسم ولحساب موكله مصدراً كان أو مستورداً. فهو غير مسؤول عن دفع الحقوق و الرسوم الجمركية، وإنما موكله الذي يصبح مصرح لدى الجمارك.
- هذا النوع معمول به بصفة إجبارية لدى الوكلاء المعتمدين في فرنسا ويجب تبيان نوع التمثيل في التصريح .
- التمثيل غير المباشر: إن الوكيل يسجل التصريح بإسمه ولكن لحساب موكله وبالتالي ، فإن كل من الوكيل والمتعامل الإقتصادي مسؤولين بالتضامن عن دفع الديون الجمركية مهما كان نوعها .

(١) دليل مزاوله مهنة المخلص الجمركي السعودي .موقع الجمارك السعودية مرجع سابق
(٢) الوجيز في النظرية العامة للالتزام - الدكتور عبد الرازق السنهوري - طبعة ٢٠٠٤ الاسكندرية- مرجع سابق

الفرع الثاني: ضمانات المخلص الجمركي تجاه المسؤولية التأديبية.

يحول القانون ممارسة الوكيل لمهنته وفقاً لعقد الوكالة، يمثل بذلك المتعامل الإقتصادي بإعتباره موكله بالصفة التي يتم الإتفاق عليها محدداً للالتزامات إتجاهه واتجاه إدارة الجمارك؛ (١)

ومن هذا المنطلق ، فإن المشرع الجمركي ألقى على عاتقهم مسؤولية ثقيلة يترتب عليها تهديد عقابي نتيجة الإخلال بهذه الإلتزامات، وذلك باعتبارهم مهنيين يتدخلهم في عمليات الجمركة ، يلعبون دور الوسيط بين متعاملي التجارة الخارجية من جهة

وإدارة الجمارك من جهة أخرى مما يجعلهم بمثابة مساعدين لها. وأن كل بضاعة تدخل الإقليم الجمركي تخضع بما فيها تلك المعدة لإعادة التصدير للمراقبة الجمركية، سواء كانت خاضعة للحقوق و الرسوم أم لا.

فالعلاقات الجمركية التي تقوم بها إدارة الجمارك لها بعد أوسع من الهدف الرئيسي المتمثل في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وغيرها من البضائع التي تعبر الحدود، بل تحقيق وضمان الرقابة القانونية على البضائع ، والسهر على تحقيق الأنظمة المفروضة على كل البضائع ؛ لذلك وضعت إجراءات تفرض على المصريح لدى الجمارك بإتباعها من أجل إتمام التخليص الجمركي ؛ وفقا لما جاء به قانون الجمارك ، فإنه يجب التصريح بالبضائع المستوردة أو المصدرة بصفة مفصلة من طرف ملاكها أو من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين لدى الجمارك أو الناقل ، فهنا تتبين علاقة المصريح بإدارة الجمارك.

فإنه لا يمكن لأحد أن يمتنهن لصالح الغير القيام بالإجراءات الجمركية الخاصة بالتصريح المفصل للبضائع إلا الوكيل المعتمد لدى الجمارك. سواء مارس هذه المهنة ممارسة رئيسية أو كانت تكملة عادية للنشاط الرئيسي. حيث يمكن للوكيل أن يتصرف بإسمه الخاص أو بصفته وكيلاً عن مالك البضاعة كما ذكرنا آنفاً، فيحرر بنفسه التصريح ويقدم شخصياً البضائع للفحص ، ويمكن أن يوكل مستخدميه الأجراء العاملين لحسابه فقط . غير أن التصريح يجب أن يوقعه الوكيل بنفسه ويصبح بمثابة وثيقة رسمية لا يمكنه تعديله بالزيادة أو النقصان . وبالتالي تنشأ مسؤولية الوكيل بمجرد توقيعه للتصريح؛^(١) وبالتالي، تترتب عن ممارسته لمهنته مجموعة من الإلتزامات في إطار إحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها وتتصدرها قانون الجمارك ، كما يتحمل على عاتقه إحترام إلتزامات إتحاد إدارة الجمارك ، وتعد الغرامات الجمركية المحصلة والمصادرات المنصوص عليها في هذا النظام "القانون" تعويضاً مدنياً للإدارة ، ولا تشملها أحكام العفو العام ؛ لا يجوز تحريك الدعوى في جرائم التهريب إلا بناء على طلب خطي من المدير العام ؛ وللمدير العام أو من يفوضه بناء على طلب كتابي من صاحب الشأن عقد تسوية صلح في قضايا التهريب سواء قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم الابتدائي وذلك بالاستعاضة عن الجزاءات والغرامات الجمركية؛ ويصدر دليل التسويات الصلحية بقرار من الوزير أو الجهة المختصة ؛ وتكون التسوية الصلحية كما يلي :-

١. إذا كان محل التهريب بضاعة تخضع لضرائب "رسوم" جمركية مرتفعة، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة "الرسوم" الجمركية المستحقة ولا تزيد على مثلي قيمة البضاعة.

(١) المنازعات الجمركية - الدكتور أحسن بو سقيعة - دار هومه - الجزائر - طبعة ٢٠٠٩

(٢) د. عاطف محمد الفقي النقل البحري للبضائع في ظل قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ واتفاقية الأمم

المتحدة لنقل البضائع بالبحر لعام ١٩٧٨

٢. أما السلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثل الضريبة "الرسوم" الجمركية المستحقة ولا تزيد على خمسين بالمائة من قيمة البضاعة.

٣. إذ كانت البضاعة المهربة غير خاضعة للضرائب "الرسوم" الجمركية (معفاة)، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة بالمائة من قيمة البضاعة ولا تزيد على خمسين بالمائة من قيمتها؛ وتترتب المسؤولية المدنية في جرائم التهريب بنوافر الأركان المادية لها، ولا يجوز الدفع بحسن النية أو الجهل، إلا أنه يعفى من المسؤولية من أثبت أنه كان ضحية قوة قاهرة. وكذلك من أثبت أنه لم يقدم على ارتكاب أي فعل من الأفعال التي كونت المخالفة أو جريمة التهريب أو تسبب في وقوعها أو أدت إلى ارتكابها وتشمل المسؤولية المدنية إضافة إلى مرتكبي المخالفة وجرائم التهريب الشركاء والممولين والكفاء والمنفقين والوسطاء والموكلين والمتبرعين والناقلين والحائزين ومرسلي البضائع (١) .

وجوز تشكيل محاكم جمركية ابتدائية في كل من الإدارة والدوائر الجمركية وفقاً للأداة القانونية المعمول بها في كل دولة . وتتولى المحكمة الجمركية الابتدائية الاختصاصات التالية

١. النظر في جميع جرائم التهريب وما هو في حكمه .
٢. النظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام هذا النظام "القانون" ولوائحه التنفيذية
٣. النظر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملاً بأحكام المادة (١٤٧) من هذا النظام "القانون" .
٤. النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات التعریم وفقاً لأحكام المادة (١٤٨) من هذا النظام "القانون".
٥. يجوز للمحكمة أن تطلب من أي شخص أو بموجب هذا النظام "القانون" أن يقدم كفيلاً يضمن مثوله أمام المحكمة أو تقرر توقيفه حتى تنتهي القضية .

وجوز استئناف أحكام المحكمة الجمركية الابتدائية أمام محكمة إستئنافية خاصة تشكل بموجب الأداة القانونية المعمول بها في كل دولة ؛ وتنتظر هذه المحكمة في القضايا المرفوعة إليها وتصدر أحكامها بالأغلبية ؛ وتكون مدة الإستئناف ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الحكم الابتدائي إذا كان غائباً ومن تاريخ النطق به إذا كان حضورياً ؛ وتكون للأحكام الصادرة من المحكمة الإستئنافية الصفة القطعية ؛ وتنفذ قرارات التحصيل والتعريم والأحكام الصادرة في القضايا الجمركية بعد اكتسابها الصفة القطعية بجميع وسائل التنفيذ على أموال المكلفين المنقولة وغير المنقولة ، وللوزير أو الجهة المختصة إستصدار أمر بحجز ما يكفي من تلك الأموال لتسديد المبالغ المطلوبة ؛ ويحل النظام "القانون" الموحد للجمارك بدول المجلس بعد نفاذه محل الأنظمة والقوانين الجمركية المعمول بها في الدول الأعضاء، وفي حدود القواعد والنظم الدستورية والأنظمة الأساسية المعمول بها في كل دولة ، وبما لا يتعارض معها(٢).

وللمخلص الجمركي التظلم من قرار لجنة التأديب المنصوص عليها بالمادة السابقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بهذا القرار ؛ وينشأ بالمصلحة لجنة عليا للتظلمات برئاسة رئيس المصلحة وعضوية ممثل عن المصلحة لا يقل مستواه الوظيفي عن رئيس إدارة مركزية ومدوب عن المخلصين تختاره شعبة المخلصين الجمركيين المختصة علي ألا يكون ممن سبق توقيع جزاء تأديبي عليه ، وفي جميع الأحوال ، يجب ألا يكون من بين أعضاء اللجنة ممن اشترك في اللجنة التي قررت الجزاء المتظلم منه ؛ وتتولي اللجنة البت في التظلمات المقدمة من المخلصين الجمركيين من قرارات لجنة التأديب خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم ؛ وتصدر اللجنة قراراتها مسببة بأغلبية الآراء وتكون واجبة النفاذ. (٣)

(١) قانون الجمارك الموحد المادة (١٥٤)

(٢) قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠-مرجع سابق

(٣) مجلة البحوث القانونية والسياسية - العدد الثاني - ٢٠١٤ - مرجع سابق

خاتمة :

تعتبر مهنة التخليص الجمركي من أهم الأعمال الجمركية التي تتم في الدوائر الجمركية المختصة حيث يقوم المخلص الجمركي بتوثيق البيانات الجمركية للبضائع مما يتطلب أن يكون مؤهلاً لهذه المهنة وأن يتحلى بالصدق والأمانة والإخلاص بإعتباره مكماً لأعمال الجمارك، ويعد عنصراً مهماً في العمل الجمركي.

وقد أقر نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الباب العاشر كاملاً في المواد (١٠٨) إلى (١١٥) بمسمى المخلصين الجمركيون؛ موضحاً به الخطوط العامة لأعمال التخليص الجمركي والتزامات القانونية على المخلص الجمركي أثناء قيامه بأعمال التخليص والعقوبات الممكنة إيقاعها عليه في حال مخالفته للنظام، كما منح مدير عام الجمارك في المادة (١١٣) الحق في أن يصدر التعليمات اللازمة لمنح التراخيص اللازمة لمزاولة مهنة التخليص الجمركي وإجراءات الحصول على الرخص الجمركية للمخلص ومدوبيه والتزاماتهم أمام الجمارك.

وفيما يتعلق بمسئولية المخلص الجمركي يعتبر المخلص الجمركي مسئولاً بمواجهة الأشخاص المرسلين إليهم البضائع وبمواجهة الدائرة، والهيئات المستثمرة للمخازن والمستودعات والمناطق الحرة عن أعمال مستخدميهم الذين يتوجب عليهم تسليمهم تفويضاً ينظم وفق أحكام هذا القانون.

وكان للباحث النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- ١- تعتبر عملية التخليص الجمركي من أهم العمليات المرتبطة بجودة وكفاءة المعاملات التجارية الدولية لما لها من أثر على كافة الجوانب والأطراف المرتبطة بالاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تداخلها مع عدد من الوظائف الأخرى كجباية إيرادات الدولة وحماية حدودها من التهريب وحماية المنتجات المحلية من المنتجات الأجنبية.
- ٢- تتطلب عملية التخليص الجمركي تدخل بشري كبير فإن من أبرز العوامل التي يمكن أن تؤثر على هذه العملية هي وجود الفساد داخل تلك العملية خصوصاً في الدول محل الدراسة والتي تتميز جميعها بأنها دول نامية لم تصل إلى المستوى التكنولوجي الذي يمكن معه الاستغناء عن العنصر البشري أو على الأقل تحييد دوره داخل المعاملات الجمركية.
- ٣- رغم أن الفساد في التخليص الجمركي قد يبدو غير معنوياً، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم مواجهة الممارسات الفاسدة التي وإن كانت لا تؤثر بشكل مباشر على كفاءة التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة إلا أنها بلا شك تمثل تكلفة غير مباشرة على الدولة ككل من حيث ضياع موارد الدولة وتهريب المنتجات الفاسدة وغير المسموح بتداولها الأمر الذي قد يدفع الدول مستقبلاً إلى إتخاذ إجراءات وقواعد وقوانين أكثر صرامة قد تؤدي إلى تعطيل الإجراءات وزيادة زمن الإفراج مستقبلاً وبالتالي يتأثر كفاءة عملية التخليص الجمركي سلباً.

التوصيات

يوصي الباحث بالآتي:

- ١- تخفيض معدل التعامل البشري إلى أدنى صورة ممكنة لتقليل احتمالية الخطأ المقصود أو غير المقصود.
- ٢- صياغة تشريعات وقوانين فعالة تحد من الفساد وتراعي تبسيط وتنميط الإجراءات الجمركية وتسهيل سبل التقاضي والنزاع بين المصدرين والمستوردين والإدارات الجمركية.
- ٣- الحد من الإجراءات البيروقراطية غير الضرورية وتمثيل جميع الجهات الرقابية داخل الدوائر الجمركية والتنسيق فيما بينها لتسريع الإجراءات وتوفير الوقت والجهد اللازمين لاستيفاء موافقات تلك الجهات على الإفراج عن الشحنات.
- ٤- الاهتمام بالعنصر البشري من عدة أوجه لها توفير مستوى معيشي ملائم للعاملين بالإدارات الجمركية مع تطبيق قواعد صارمة للحد من الفساد بالإضافة إلى توفير التدريب والتأهيل للملائم للعاملين بتلك الإدارات.
- ٥- العمل على ميكنة المعاملات الجمركية بالكامل بالشكل الذي يضمن تحييد العنصر البشري علما بأن كثير من الدول ومنها مصر والإمارات قطعت شوطا كبيرا بالفعل في ميكنة تلك المعاملات؛ إلا أن الأسلوب المتبع لا يعني إحلال الآلات محل العنصر البشري فقط، حيث يعتبر هذا الأمر إفراغ المفهوم الميكنة من محتواه الأساسي، فالغرض الأساسي من الميكنة هو تحقيق الحياد التام والمعيارية في التعامل مع مجتمع الجمارك بشكل يضمن النزاهة ويمنع الفساد من المنبع وليس الغرض هو إحلال الآلات محل العنصر البشري فقط.

قائمة المراجع

المراجع العامة

- محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، ج ١، ازدواج أو وحدة المسؤولية، مطبعة جامعة القاهرة: ١٩٧٨، ص ٢١٢ .
- عبد المنعم البدر اوي: النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري، أحكام الالتزام، ج ٢، مطبعة المدني، القاهرة: ١٩٩٨
- عبد الرشيد مأمون، المسؤولية العقدية عن فعل الغير، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٦
- المراجع المتخصصة :**
- أثر الفساد على كفاءة التخليص الجمركي في الدول العربية - الدكتور محمود مجدى بربرى - كلية التجارة جامعة حلوان ٢٠١٢
 - النظرية العامة لجرائم التهرب الجمركي - دراسة مقارنة - الدكتور السعيد كامل حامد - طبعة ١٩٧٩
 - المسؤولية المدنية المدنية الجمركية في القانون الجنائي الجمركي - الدكتور مداح حاج على - طبعة ٢٠١٤
 - المنازعات الجمركية - الدكتور أحسن بو سقيعة - دار هومه - الجزائر - طبعة ٢٠٠٩
 - مدي كفاية التشريعات الجمركية في تنظيم أحكام المسؤولية المدنية للمخلص الجمركي - الدكتور محمد احمد عبدالله - جامعة عمان ٢٠١٣
 - نافذة قطر الواحدة للتخليص الجمركي - الدليل المختصر للمخلص الجمركي - طبعة ٢٠١٤
 - د. عاطف محمد الفقي النقل البحري للبضائع في ظل قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ واتفاقية الأمم المتحدة لنقل البضائع بالبحر لعام ١٩٧٨
 - المسؤولية التقصيرية عن التدخل في العلاقات التعاقدية في القانون الأمريكي - للدكتور حسام الدين محمود حسن
 - النظرية العامة للجريمة الجمركية - للدكتور شوقي رامز شعبان

المجلات

- ١- مجلة البحوث القانونية والسياسية - العدد الثاني - ٢٠١٤
- ٢- مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - المجلد السادس - ٢٠٢٠

القوانين

- ١- قانون الجمارك المصري رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠
- ٢- قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي

المواقع الإلكترونية

- ١- دليل مهنة المخلص الجمركي - موقع الجمارك المصرية
- ٢- دليل مزاول مهنة المخلص الجمركي الاماراتي - موقع الجمارك الاماراتية
- ٣- دليل مزاول مهنة المخلص الجمركي السعودي - موقع الجمارك السعودية